الحرير حشوا ما بعد ووضع غيره عليه بلا خياطة فلا يكفي لان هذا لا يمنع الاستعمال عرفا بخلاف فرش الحايل والجلوس فوقه فانه يكفي بلا خياطة لانه لا يعد في العرف مستعملا للحرير كما في شرح م ر ومثل اللحاف القاووق فاذا كانت بطانته وظهارته قطنا منهارا فلا بد من خياطة غشايه بطانته وظهارته اما لو كان احدهما حريرا فقط فالعبرة به في الخياطة عليه مع ش قوله وجلوس بلا حايل قالم ر فان فرش رجل او حنفي عليه غيره ولو خفيفا مما لهل النسج وجلس فوقه جاز كما يجوز جلوسه على مخدة محشوة به وعليها ساتر بينه وبينها حايل بحيث لا يلاقي شيا من بدن المصلي وشيا به وسوا اتخذه من حرير قصدا وبسط عليه شيا وجلس عليه او اتفق له في دعوة ونحوها فبسط عليه شيا وجلس عليه خلافا لمن صور الحمل بما اذا اتفق له في دعوة ونحوها ويجري التفصيل المذكور فيما اذا اتخذ له حصير ابن حرير فيحمل الجلوس فوقها بالحايل ويجزم بدونه على المعتمد وبقي ما لو بسط على محل جلوسه شيا وباقي الحصير ظاهر هل يجزم نظرا لعدم ستر ها كلها او لا يجزم كما لو صلى على محل ظاهر من حصير واسع وباقيه نجس فيه نظر واستغرب مع ش الثاني قوله واما ما سواه اي ما سوى اللبس من بقية الاستعمالات قوله اما في حال الضرورة هذا يحتمل ان قوله في حال الاختيار يخرج به ما اذا اضطر او احتيج اليه قوله بضمتين ضفر ربيع اليتيم قوله لغة فيه لغتان الاولى ضم الغاء وفتح الجيم والمد والثانية فتح الغاء وسكون الجيم اي بغتتها اي بمجيئها بلا استعداد لها ولا ميعاد قوله ولم يعد غيره بقومه مقامه اي في الجهاد بان كان قبا ضيق الكمين يصلح للقتال ولم يجد غيره كذلك قوله لعبد الرحمن وللزبير بن العوام قوله لحكة بهما اي لاجل الحكة والقمل قوله اي استعمالها هو جواب عما يقال حرام مفرد ولا يجاب به عن المثنى الذي هو هذين وهناك جواب اخر وهو ان حرام مصدر وجواب ثالث وهو ان المعنى حرم كل منهما دفعا لتوهم ان الحرام بمجموعهما قوله واحتمل بالتحتم الخ واحتمل بالذهب عن التحتم بالفضة فيجوز للرجل ايضا حيث كان على عادة امثاله قدرا ومحلا وصفة ولا يضر نقش اسمه عليه ليختم به ولا يجوز اتخاذ



اتخاذ خاتم منهما الا للرجل والمراة ففي حتم قال مطلقا خراجمع ويجوز تحلية المصحف بالفضة للرجل وبالذهب والفضة للمراة قوله على من حرم عليه وهو الرجل والخنثى البالغ العاقل قوله ما لم يكن الابريسم غالبا فان كان الابريسم غالبا او شك هل الاكثر حريرا او لا حرم في هاتين الصورتين خلافا لج في الثانية فالمسيلة رباعية قوله ما طرز وهو ما ركب بالابرة من الحرير الخالص كالشريط وقوله او رقع اي جعل رقعا كالقطع العطيفة التي تجعلها العوامة على بشوتهم اما المشتغل بالابرة على المنبج فحكمه كالمنسوج قوله فرع يحل خيط المفتاح والميزان والكون والمطقة والقنديل والدواة وتكة اللباس وخيط السبحة وفي شرار يبها تردد ونقل عن م ر حلها وحل خيط الخياطة ابيض والاسن زاد وخيط المصحف وليسه الدراهم وحل غطا الكوز من خيط لغطا عامة للرجل واعلم ان ما حرم ستر الجدران به ومنه ايام الزينة الا لغا عليها بقدر ما يدفع الضرر عنه ويحرم التفرج عليها والمرور عليها بغير حاجة قال الاذرعي في فتاويه بعد ان استحال الذكر المكلف للقصب حرام وزيادة الحرير على السبحة جايز حيث كان منسوبا للخيط او معدودا منه قوله قدر اربع اصابع اي مضمومة عرضا ان زاد طوله بحيث ان قوله قدر اربع اصابع ضبط للعرض واما الطول فلا ضابط له بشرط ان لا يزيد ومن ثم اعتيد الطراز والرقع على وزن الثوب فلا يحل الا بشرطين كما عرف قوله قدر عادة اي عادة امثال اللابس من غير نظر الى زيادة ونزل بدليل الزوج الذي نكح فان خالف عادة امثاله وجب قطعا الزايد وان باعه لمن هو عادته بخلاف ما لو اشتراه ممن عادته ذلك لانه دوام حل قوله فانه مجرد زينة قد يتصور فيه الحاجة كالرفع فيكون كالتطريف كما استقر به م ر قوله بدهن نجس لان في مجرد مطلقا ولان في موجر ومعار وموقوف ان لوث وسيذكر الشر ان دهن نحو الكلب لا يستصبح به مطلقا قوله لا دهن بالجر عطفا على دهن نجس قوله ليس بنجس متنجس بغير معفو عنه ولا ربط عبد الخ تراجي سجد فانه لا يجوز

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)